

## أوكرانيا إلى سورية لمحاربة «داعش».. «يا حلاوة»!

ملّت الصحف الغربية المتواطئة مع الإدارة الأميركية ومن يدور في فلكها، الوسائل التحريضية كافة ضدّ روسيا، ولجأت إلى تحريض فريد من نوعه، زجّ أوكرانيا في الموضوع السوري، وإن من باب ضعيف، بمعنى طرح السؤال حول إمكانية مشاركة أوكرانيا في الحرب ضدّ «داعش»، ثمّ المسارعة إلى جواب ينفي هذا الكلام، إنما مع إضافة أنّ الجنود الأوكرانيين ربما يجدون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع القوات الروسية!

هذا ما أشارت إليه صحيفة «إنديبننت» البريطانية، التي نشرت تقريراً أمس صرّحت فيه أنّ أوكرانيا وضعت خططاً لمساهمة عسكرية محتملة لجهود محاربة تنظيم «داعش» في سورية، في خطوة يمكن أن تضعها

في مواجهة مع القوات الروسية في الشرق الأوسط. وأضافت الصحيفة أن ورقة الخيارات التي وضعتها وزارة الدفاع الأوكرانية في هذا الشأن ستناقش هذا الأسبوع خلال زيارة وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر الذي يقوم بجولة عالمية لحشد الجهود ضدّ تنظيم «داعش»، إلى أوكرانيا هذا الأسبوع. ونقلت الصحيفة عن مصدر حكومي أوكراني قوله: «لقد أعدنا مجموعة من الخيارات في شأن دعمنا الحرب ضدّ تنظيم داعش في سورية، والتي تتضمن إرسال قوات، ما يمكنه أن يؤذي إلى مواجهات محتملة مع الروس.»

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أنّ مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى قام بزيارة نادرة إلى سورية، وعبر إلى منطقة

واقعة تحت سيطرة الأكراد في شمال البلاد الأحد الماضي، للقاء المسؤولين والمقاتلين الأكراد الذين يحاربون تنظيم «داعش»، حسبما أفاد مسؤولون أميركيون وكراد. وأشارت الصحيفة إلى أنّ الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص للرئيس أوباما للحالف الدولي المناهض لد«داعش» بريت ماكغورك، هي الأولى لمسؤول أميركي رفيع المستوى إلى مناطق الحرب السورية، وتأتي مع تركيز الجيش الأميركي بشكل متزايد على معركته ضدّ المسلحين الإسلاميين نحو الخطوط الأمامية في سورية، وفي العاصمة التي أعلنها «داعش» لنفسه في مدينة الرقة. وتتزامن تلك الزيارة أيضاً مع توترات إقليمية وعالمية متزايدة في شأن وضع أكراد سورية الذين استقلوا بأنفسهم في عملية محاربة «داعش».

متخوفون من بعض المخاطر، إذ يمكن أن يواجه الجنود الجانب مقاومة شديدة من جانب غالبية المجموعات المسلحة التي تنشط في البلاد، ورفضاً للتعاون معهم من قبل المجموعات الأخرى.»

في هذا الوقت، يستمرّ تزايد خطر «داعش» في ليبيا، إذ تفيد المعلومات الأخيرة بأن عدد مسلحي التنظيم في شمال أفريقيا بلغ 3000 شخص يتمركزون في مدينة سرت الليبية، وهم يتقدّمون على امتداد الساحل والعمق الليبي بهدف السيطرة على حقول النفط في «راس لانوف» و«السدرة». من جانبه، يعرب نائب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق مايكل موريل عن قلقته بأن لدى الجهاديين إمكانيات كبيرة في ليبيا، ولن يستغرب إذا ما أعلن «داعش» في صباح يوم من الأيام عن سيطرته على مساحة كبيرة من ليبيا بعد حرب خاطفة، وإن أصغرّ مما سيطر عليه في العراق.

كما عبّر المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا مارتن كوبلر عن قلقه بسبب بطء سير العملية السياسية في ليبيا، مقارنة بتوسّع «داعش». أما وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لي دريان فأشار إلى خطر توسع الشبكات الإرهابية في ليبيا. مضيفاً أنّ مسلحي «داعش» يمكنهم الاختلاط باللاجئين والوصول إلى أوروبا للقيام بعمليات إرهابية.

من جانبه، أعلن الاتحاد الأفريقي عن استعداد للمشاركة في محاربة «داعش» واقترح تشكيل مجموعة من خمس دول لتسوية الأزمة الليبية. ولكن بوليف يقول إن التحدّث عن مساهمة الاتحاد الأفريقي في معالجة الشأن الليبي أمر سابق لأوانه، لأنّ خصوصية ليبيا تكمن في نوع معين من التفرقة العنصرية حيال الجيران السود من جانب العرب. أي من المحتمل ألا يستقبلوا جنود أفريقيا بحرارة.

### «تايمز»: اللاجئين سيكلّفون الحكومة الألمانية 50 مليار يورو بحلول نهاية 2017

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية تقريراً تقول فيه إن اللاجئين الذي استقبلتهم ألمانيا هذه السنة سيكلّفون ميزانية الحكومة 50 مليار يورو بحلول نهاية 2017.

ونسبت الصحيفة هذه الأرقام إلى باحثين مستقلين أوضحوا أن سياسات الإيواء والرعاية والإدماج ستكلف 22 مليار يورو هذه السنة، وأن الحكومة بحاجة إلى 27.6 مليار يورو السنة المقبلة.

ويكمن لهذا الرقم أن يرتفع، بحسب معهد كولونيا للحسابات، إذا استقبلت ألمانيا المزيد من اللاجئين، فضلاً عن 1.1 مليون لاجئ دخلوا البلاد السنة الماضية.

وتضيف الصحيفة أنّ الشرطة في مدينة كولونيا أعلنت إجراءات أمنية إضافية خلال احتفالات الكرنفال المحلي الذي يدوم أسبوعاً كاملاً، وضمت كاميرات المراقبة في الشوارع، ونشرت المزيد من أفراد الشرطة لتأمين الفعاليات الثقافية والفنية.

وقالت «تايمز» إن هذه الإجراءات الأمنية أملتھا المخاوف من تكرار الاعتداءات الجنسية على النساء ملظما حدث في احتفالات رأس السنة الميلادية، وإن السلطات المحلية علقت في الشوارع منشورات باللغة العربية تقول «إن منحك قبلة على الخدّ في المهرجان ليس دعوة إلى علاقة حميمة».

## تقرير

## كيف الحياة في «عاصمة تنظيم داعش»؟

نشرت صحيفة «سلايت» الفرنسية تقريراً حول الحياة في مدينة الرقة، التي يتّخذها تنظيم «داعش» الإرهابي عاصمة له، وأشارت إلى أنّ آراء الناس في هذه المدينة أصبحت متباينة، بين من لا يزال ينتظر الفرصة للوقوف ضدّ هذا التنظيم والتحرّر من سيطرته، وبين من وجد فيه فرصة لتحقيق حياة أفضل ورضي بهذا الوضع وتأمّل معه.

وقالت الصحيفة، إن روايات شهود العيان تبين أنّ نمط الحياة في مدينة الرقة يعتمد على مجموعة من القواعد الدينية الصارمة، التي يجب إبقاؤها في البال والتقيّد بها لحظة بلحظة. من أجل النجاة من الموت في «أرض داعش»، وكل من يتعرف خطأ أو يظهر جهلاً بهذه القواعد يتم مباشرة إلقاؤه بـدروس دينية، يقدّمها بعض المدرّسين في المسجد، تتمثّل في دروس تهدف إلى زرع إيديولوجيا التنظيم في المتعلمين جميعا، سواء كانوا من الصغار أو من الكبار.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ بعض من يحضرون هذه الدروس الدينية لا يزالون في سنّ الطفولة، وهم بالأساس من الأولاد الذين كانوا يعانون في محيطهم العائلي، أو كانوا يتعرّضون للاستغلال وسوء المعاملة في المصانع والورش، ولذلك فإنهم فضّلوا الالتحاق بتنظيم «داعش» كي يصحبوا «أشبال الخلافة»، بحثاً عن حياة أفضل. كما أنّ بعض الكبار يلتحقون بهذه الدروس طمعا بمبلغ قدره 400 دولار يتقاضونه عند نهاية الدروس.

كما ذكرت أنّ هذه الدروس تتمثّل عقوبة لمن يرتكبون بعض المخالفات البسيطة، مثل التدخين وعدم غلق المحال التجارية في مواعيت الصلاة، وهي مفروضة أيضاً على الفقراء الذين يريدون الحصول على أموال الزكاة، وعلى من تلقوا تعليماً علمانياً في جامعات الدولة السورية أو في خارج البلاد.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ «دروس الشريعة» ليست العقوبة الوحيدة التي يعتمدها تنظيم

«داعش»، فقد تم إجبار مجموعة من الشباب في الصيف الماضي على حفر خنادق حول مدينة الرقة. ما تسبّب بقتل عدد منهم بسبب الغارات الجوية التي تستهدف مواقع التنظيم.

وأشارت الصحيفة إلى تباين مواقف شابينّ من مدينة الرقة، أحدهما هو «حمدان»، وهو منشق عن

## البناء

## ترجمات



### صحافة عبريّة

### تفاصيل جديدة حول عملية نشأت ملحم

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية أمس الثلاثاء، عن تفاصيل جديدة في شأن قضية نشأت ملحم، الذي نفّذ عملية «تل أبيب» الشهر الماضي، تفيد بنظر الصحيفة أنّ تصفيراً فادحاً وقع من قبل الشرطة وجهاز الأمن العام «شاباك»، أثناء عملية البحث عن ملحم.

وكما هو معلوم، فبعدها نفّذ ملحم العملية في شارع «ديزنيغوف» وسط «تل أبيب»، استقل سيارة أجرة واتجه نحو شمال المدينة، وبالتحديد صوب الشاطئ الملاصق ل«فندق «مندرين»، وبحسب رواية الجيش «الإسرائيلي» فإن ملحم قتل سائق سيارة الأجرة أمين شعبان. ثمّ ألقي بجثته وقاد بسيارة الأجرة إلى نقطة قريبة هي مقرّق «غليلوت»، ثم استقل حافلة متجهاً نحو قرية في المثلث الشمالي، عرعره.

وكشفت صحيفة «هآرتس» أنه بعد قيام ملحم بقتل سائق سيارة الأجرة، سرق ساعة ذكية كان يرتديها شعبان، وكان يستخدمها كهاتف خلوي، بيثّ الإشارات ويلتقطها، تلك التي من شأنها أن تدل على موقع حامل الجهاز.

وحينما علّزت الشرطة «الإسرائيلية» على سيارة الأجرة الخاصة بشعبان، يوم العملية، قرب مقرّق «غليلوت»، عنروا في داخلها على جهازَي هاتف خلويين، فيما لم يكن لديهم أدنى فكرة عن كون شعبان ضحية لملحم أو شريكاً له بالعلمية.

وقال شقيق شعبان لصحيفة «هآرتس» إن الشرطة حينما توجّهت للتحقيق معهم، فور العثور على جثمان شعبان، سالتهم فقط في شأن سيارة الأجرة، مالكا وعن مواعيد خروج أمين من البيت، بينما لم تشارك الشرطة حينئذ تلك اللحظة، عائلة شعبان في أيّ من الشكوك ولا باتجاه التحقيق.

إلا إنه حينما اتفقت الشرطة من عدم تورط شعبان بالعملية، عادت إلى بيته بعد يومين من الزيارة الأولى. في هذه الزيارة أخبرت الشرطة عائلة شعبان بتفاصيل ما عبّرت عليه في موقع الجريمة، في ما يخص شعبان حينذاك أدركت العائلة أنّ جهازين فقط عثر عليهما في السيارة، بينما جهاز هاتف ثالث ـ ساعة ذكية، ـ لم يكن في السيارة ولا على جثمان ابنها، فأعلّمت الشرطة باخفاء الساعة على الفور.

وفي أعقاب ذلك ادركت الشرطة أنّ ملحم فرّ من «تل أبيب»، بينما كان يرتدي الساعة الذكية التي بإمكانها أن تدل على موقعه بكلّ دقّة. وهذا ما اتضح من الفحص الذي قامت به، ليتبين أنّ ملحم بالفعل يتواجد شمال البلاد، وهو ما دفع وزير الأمن الداخلي لجلعاد أردان، بتسريب معلومة لد«الإذاعة الإسرائيلية ريشيت بيت»، مفادها أنّ ملحم لا يتواجد في «تل أبيب»، بعد يوم من هذا التصريح، خرج المفتش العام في «الشرطة الإسرائيلية» روني الشّيخ بتصريحات بأن ملحم غير متواجد في «تل أبيب».

وفي سياق متصل، نُشرت الأسبوع الماضي معلومات تفيد بأن شابتين تعرّفنا إلى ملحم حينما كان في طريقه إلى عرعره، في الحافلة، واتصلتا بالشرطة، التي لم تعرّف إياهما أنّي شأن.

### ليبرمان يطالب الجيش باغتيال هنية... وحكومة تتنياهو بالاستقالة

طالب وزير الخارجية «الإسرائيلي» السابق أفينادور ليبرمان، حكومة نتنياهو وقيادة جيش «الإسرائيلي» بتصفية نائب رئيس المكتب السياسي في حركة حماس إسماعيل هنية.

وجاءت مطالبة ليبرمان للحكومة «الإسرائيلية» في مقابلة أجرتها معه «القناة الثانية» التلفزيون العبري، مبيراً ذلك بتصريحات هنية المؤكدة على استئناف حفر الاتفاق على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة مع الداخل.

ودعا ليبرمان الجيش «الإسرائيلي» للعودة إلى سياسة التصفيات، التي كان من خلالها يفتال عددا من قادة المقاومة الفلسطينية.

وهاجم ليبرمان حكومة نتينياهو، متهمًا إياها بأنها متهاوية، ومجرّد شريطة لا غير، وتعمل فقط على الدعاية والعلاقات العامة، مطالبا إياها بالاستقالة.

### الكونغرس الأميركي

#### ييدعم «إسرائيل» لكشف الأنفاق

ذكرت صحيفة «يديوتس أchronوت» العبرية في عددها الصادر أمس الثلاثاء، أنّ الكونغرس الأميركي قرّر المصادقة على منح «إسرائيل» مبلغ 120 مليون دولار لتطوير منظومة «إسرائيلية» لكشف الأنفاق. وأضافت الصحيفة أنّ وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر الذي زار «إسرائيل» قبل أسابيع عدّة، اطلع على المشروع وأبدى حماسة كبيرة له. ولغّلت الصحيفة إلى أنّ الولايات المتحدة أبدت اهتماماً خاصاً بالمشروع لحاجتها إليه على حدودها مع المكسيك، وذكرت أنّ «إسرائيل» في سياق مع الزمن لاستكمال المشروع، الذي يشمل اكتشاف الحفر، أو أيّ أعمال أخرى على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض، في أعقاب كشف حركة حماس أنها مستمرة في حفر الأنفاق استعداداً لمواجهة مستقبلية مع «إسرائيل».

#### «الكنيست» يصادق

### على قانون التفتيش الجسدي

صادق «الكنيست الإسرائيلي»، فجر أمس الثلاثاء، بالقراءتين الثانية والثالثة، على القانون المسمّى «قانون المس» الذي طرحته وزارة الداخلية «الإسرائيلية»، ويسمح هذا القانون لعناصر الشرطة بإجراء تفتيش جسدي على كل مواطن، في حال «الاشتباه المعقول» به بنبذة إجرامية، على تنفيذ عملية، وذلك بفحص إذا كان الشخص المنوي تفتيشه يحمل سلاحاً غير قانوني.

وأشارت مصادر عبرية، إلى أنّ 39 عضواً في «الكنيست» صوّتوا لصالح الصياغة النهائية للقانون، بينما اعترض 31 آخرون.

وشمل القانون «أمراً مؤقتاً» لسنة كاملة، يتيح لعناصر الشرطة إجراء تفتيش جسدي لكل مواطن، من دون توفر «اشتباه معقول»، إذ يكفي فقط ن يشبته أو يشك الشرطي بمواطن من بنبذته الإقدام على «عمل إرهابي»، على حدّ تعبير الصياغة القانونية، لتتاح له إمكانية «التفتيش الجسدي». ووفق الصيغة النهائية للقانون، يحقّ لعناصر الشرطة إجراء تفتيش جسدي على كل مواطن «بمراس العنف الكلامي أو التهديدات أو بتصرف بشكل مريب ومخيف».

وسيطبق بند التفتيش في أعقاب اشتباه معقول في أماكن الترفيه العمومية، فيما سيطبق بند البحث الجسدي في أعقاب اشتباه «بالإرهاب» في الأماكن كافة.

وصرح أعضاء «المعارضة الإسرائيلية»، أثناء تداول مشروع القانون ومناقشته، عن تخوفهم العيرين من عواقبه، التي من شأنها أنّ تعزّز من التمييز العنصري ضدّ أبناء الأقليات عموماً، وضدّ فلسطينيي الداخل على وجه الخصوص.

وعلق النائب عن التجمّع العربي في القائمة المشتركة، جمال زحالقة، على المصادقة، أنّ هذا القانون يمزرسالة لعناصر الشرطة «الإسرائيلية»، وهي أفعالوا ما شتمت، وكيفية تروّن. وأضاف في السياق ذاته: «بدلاً من أنّ يطرحوا صياغة كايحة، مفيدة، للشرطي الذي يبذل إلى إجراء بحث أنّي شاء، يجب على المشرّع أن يقول له إنه ليس بإمكانه القيام بكل ما يريد، صميم هذا القانون يمكن في فئ القيود عن الشرطي».